الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٤١
الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

تأبين السيد كينيث ك. س. دادزي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضطرني واجبي الحزين أن أبلغ الجمعية العامة بأن السيد كينيث ك. س. دادزي، الأمين العام السابق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، توفي أمس في لندن.

كان السيد دادزي رابع أمين عام للأونكتاد. وقد شغل هذا المنصب من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وكان يعمل وقت وفاته مندوبا ساميا لغانا لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ولقد كان السيد دادزي موظفا دوليا بارزا، أبدى أثناء حياته المهنية الطويلة والمرموقة أعلى المهارات الفكرية والدبلوماسية، وأصدق إخلاص لمثل الأمم المتحدة.

وعمل السيد دادزي بلا كلل على النهوض بقضية التنمية، وسيظل ما تركه من تراث في الأمم المتحدة علامة بارزة على طريق التعاون الدولي.

وباسم الجمعية العامة، أرجو من ممثل غانا أن ينقل تعازينا القلبية إلى حكومة غانا وإلى أسرة السيد دادزي.

أطلب إلى الممثلين الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على السيد كينيث دادزي.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غانا.

السيد لامبتي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر الجمعية العامة على تعازيها التي سأنقلها بكل أمانة إلى حكومة غانا وشعبها وإلى أسرة السفير كينيث ك. س. دادزي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86430
9586430

كان الأمس يوما حزينا لغانا حينما علمنا بالوفاة المفاجئة لهذا الإبن المرموق لبلدنا. ولد كينيث كويكو سينامان دادزي يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٠. وتعلم في مدرسة أكرا الثانوية، وفي كلية اشيموتا وكلية كوينز وفي كامبردج، وأتم دراسته الجامعية بتميز. وقبل استقلال غانا كان من بين الرواد المتدربين الذين اختارتهم الحكومة وأوفدتهم إلى المملكة المتحدة وإلى فرنسا وأماكن أخرى للدراسة للانضمام إلى دائرة الشؤون الخارجية في غانا. فألحق بوزارة الخارجية البريطانية، وخدم بعد ذلك في السفارة البريطانية في باريس. وفي عام ١٩٥٧ عين في دائرة الشؤون الخارجية في غانا.

وابتداء من عام ١٩٦٠، عندما أرسل للمرة الأولى إلى نيويورك بوصفه مستشارا ورئيسا لمكتب البعثة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة، ارتبط بهذه المنظمة، وشغل مناصب مرموقة في الأمم المتحدة. وأسهم إسهاما ضخما في عمل المنظمة. وفي عام ١٩٦٣ أعارته البعثة الدائمة لغانا للأمم المتحدة، فشغل فيها عدة مناصب. ولا يسمح لي الوقت بسرد تفاصيل كل هذه المناصب، ولكنه تدرج فيها داخل المنظومة حتى شغل منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وقد خدم بلده أيضا كممثل دائم لغانا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتوفي، كما قلتم للتو، سيدي الرئيس، وهو يشغل منصب المندوب السامي لغانا لدى المملكة المتحدة.

وفي عام ١٩٨٠، كرمته أمته الممتنة بمنحه وسام الفولتا. وشعب غانا ينعى اليوم إبنا عظيما بحق، ولكننا نؤمن بأن الممثلين هنا أفضل العارفين بما قدمه هذا الفتى الذي رحل عنا فجأة، إلى المجتمع العالمي.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

التقرير الثاني للمكتب (A/50/250/Add.1)

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/50/404/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح، أوجه عناية الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب (A/50/250/Add.1) المتعلق بطلبين: الأول، طلب مقدم من وفد الفلبين بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال، والثاني طلب مقدم من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما وبوليفيا وبيرو وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا والسلفادور وسورينام وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، بإدراج بند فرعي تحت البند ١١٢ من جدول الأعمال، عنوانه "مسائل حقوق الإنسان".

وفي الفقرة ١ من التقرير يوصي المكتب الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية البند المعنون "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم"، وأن تنظر فيه مباشرة في جلسة عامة بغرض تأييد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويوصي المكتب أيضا بإحالة البند إلى اللجنتين الثانية والثالثة، حسب الاقتضاء، للنظر فيه من الناحية الفنية.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفي الفقرة ٢ من التقرير يوصي المكتب الجمعية العامة بأن تدرج بندا فرعيا إضافيا بعنوان "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" في جدول الأعمال، كبند فرعي من البند ١١٢ "مسائل حقوق الإنسان"، وأن تحيله إلى اللجنة الثالثة.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توجه الجمعية انتباهها الآن إلى الوثيقة A/50/404/Add.1 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات. ولعل الأعضاء يعلمون أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من قرارها ٢٣٤/٤٠، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة، ما لم تأذن الجمعية صراحة بذلك.

وتوصي لجنة المؤتمرات، كما ورد في الرسالة التي أشرت إليها الآن، بأن تأذن الجمعية العامة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية وبمسائل أخرى ذات صلة بمجلس الأمن، وللفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بخطة للتنمية، وللفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، بالاجتماع في نيويورك أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة: الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستعقد الجمعية العامة، وفقا للقرار المتخذ في جلستها العامة الثالثة وعملا بقرارها ١٥٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وفي إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال، أولى الجلسات العامة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب للنظر في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، بغية اعتماده.

ومن دواعي سروري وارتياحي أن أخاطب الجمعية في هذه المناسبة احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، ومما يلفت الانتباه بوجه خاص أن هذه الذكرى تتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن هذه المنظمة تعمل على إعادة تنشيط نفسها، وأنا واثق من أن شباب اليوم، عندما يصبحون رجال ونساء الغد، سيبرهنون على دعمهم لهذه المنظمة العالمية وتأييدهم لأهدافها.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل خمسين سنة على أساس فكرة نبيلة. وكان جوهر تلك الفكرة - ولا يزال - أن لكل إنسان كرامته وقدره، والمحصلة انضمام ١٨٥ بلدا إلى هذه الهيئة العالمية، معلنة عزمها على الامتثال طواعية لمبادئها. وهذه المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة أبلغ تعبيرا من أي شيء آخر قد أقوله، وهي منارات تضيء السبيل لنا جميعا.

وبإيمان راسخ بهذه المبادئ، يجب أن نعيد تأكيد إخلاصنا لها بتبادلها مع شبابنا. إن منح الشباب فرصة المشاركة في التنمية وتجديد مجتمعاتنا يعد أكبر تحد نعطيه لهم وأعظم شرف نسبغه عليهم. كما أنه أضخم مسؤولياتنا وأروع تقدير لنا.

واليوم يجتمع المجتمع الدولي لإمعان الفكر في المنجزات والمشاكل التي تواجه الشباب، من أجل النهوض بالهدف التاريخي المشترك الذي بدأ العمل من أجله في عام ١٩٨٥ خلال السنة الدولية للشباب. إننا نجتمع هنا اليوم لنبني انطلاقا من العمليات الإيجابية التي بدأت منذ اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ لإعلان إشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب (القرار ٢٠٣٧ (د-٢٠)).

إن الاستثمار في شباب اليوم سيمكنهم، كأفراد، من تحقيق ما يتيحه العمر من إمكانيات. ويمكن حساب الفوائد التي تعود على الشابات والشبان بمقدار الإنجاز الفردي والتنمية الذاتية. وأما الدولة، فإن مكاسبها تأتي من الاستفادة من كنوز طاقة شبابها وسعة خيالهم وعملهم وحماسهم. ولا يمكن تحقيق هذه المكاسب دون ثمن. فمن واجب الحكومات أن تضع السياسات وأن تستثمر في البرامج التي تتيح للشبان والشابات من أبنائها فرص المشاركة بشكل كامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ويحدوني وطيد الأمل في أن يكون هذا الاجتماع الخاص للجمعية العامة معلما في عملية صقل استجابة المجتمع الدولي لتحدي الشباب، لأن الحاضرين منا هنا يمثلون جميع قطاعات المجتمع: الحكومات، التي تتحمل المسؤولية النهائية عن حسم مشاكل الشباب؛ ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما لديها من خبرة ثرية وولايات محددة؛ والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وخاصة منظمات الشباب - فكلهم شركاء قيمون لهم خبرات فريدة. وإنني على ثقة من أننا سنستطيع من خلال هذه المداولات اليوم أن نعزز التزامنا بأهداف برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمين العام.

السيد ديساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسة والتنمية المستدامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالاعتذار نيابة عن الأمين العام، الذي كان يود كثيرا أن يكون حاضرا بسبب حرصة الشديد على أهمية ربط عمل الأمم المتحدة بشواغل الشباب في جميع أرجاء العالم.

قبل بضعة أيام التقى زعماء العالم في هذه القاعة، في اجتماع لا مثيل له من قبل وله دلالة بالغة، عندما احتفلوا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا. ولدى احتفالنا بمرور ٥٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، نظرنا أيضا إلى المهام والتحديات التي تنتظرنا في السنوات القادمة وخاصة تحدي الحفاظ على الأمم المتحدة وتعزيزها بوصفها قوة فريدة للحفاظ على السلم وتعزيز التنمية والتقدم الاجتماعي.

وكان فتح قنوات الاتصال بالشباب شعار العديد من الأنشطة المرتبطة بهذا الاحتفال، ومن المناسب حقا أن يكون أول عمل للجمعية عقب الاحتفال بالعيد الخمسيني للمنظمة أن تسلط الأضواء على جيل الشباب - وهم مستقبلنا - الذين سيتعين عليهم العناية بهذه المنظمة وصونها وإدارتها في الخمسين سنة المقبلة. ولذلك، اسمحوا لي أن أرحب بالمشاركين المجتمعين هنا اليوم، الذين يمثلون الكثيرين من المتفانين والمخلصين لرفاه الشباب في جميع أرجاء العالم. وأرحب بالوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى الحاضرين. وأرحب بوفود الشباب، وأرحب بشكل خاص بممثلي منظمات الشباب غير الحكومية.

وفي مجرى هذه الجلسات العامة، نأمل أن تعتمد الجمعية بصورة رسمية برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. والقصد الرئيسي لبرنامج العمل هذا هو توفير إطار للسياسة العامة ومبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين حالة الشباب. ويركز برنامج العمل على التدابير التي تتيح أفضل الفرص للشبان والشابات لتحقيق مشاركتهم في المجتمع بصورة كاملة وفعالة وبناءة.

إن الأمم المتحدة تعتبر رسميا من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ في سن الشباب، وتقدر أن عددهم في العالم يصل إلى حوالي البليون. ولكن الشباب الذين في مثل سنهم يواجهون عادة مشاكل مختلفة للغاية، ويعيشون في بيئة محيطة تختلف باختلاف ظروف المجتمعات عموما. وفي ضوء هذه الاختلافات الهامة، ليس من السهل دوما التركيز على المسألة الجوهرية التي تجمع الشباب معا - على ما يمكن للمرء أن يسميه جوهر الشباب. وهذا الجوهر الذي يحدد ماهية الشباب هو أن الشباب مرحلة انتقالية. فهي مرحلة الانتقال من سن الطفولة والتبعية إلى سن الرشد وما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات. وجعل هذه العملية الانتقالية مأمونة وسهلة وبناءة بدرجة أكبر - هو ما تركز عليه جميع أنشطة الشباب من أجل رفاه الفرد وفائدة المجتمع.

في كل واحد منا تكمن صفة الملتزم والمتمرد. ويتوصل المرء خلال حياته إلى التقريب بين هذين القطبين المتضاربين. ويكون هذا التضارب على أشده لدى الشباب.

إن الشبان والشابات يودون التلاؤم مع المجتمع ولكن نظرا لأنهم لا ينظرون إلى العالم نظرة اللامبالاة، فإنهم يودون أيضا تغيير العالم الى الأحسن. ومن شأن سياسة الشباب المتنورة أن تهيئ مناخا يمكن فيه إيجاد أفضل حل وسط مناسب بين الالتزام والتمرد. إننا جميعا، صغارا وكبارا، نرغب في أن يستمع إلينا. لكن ليس من السهل على الشاب أن يجد من يستمع إليه. والواقع أن هذا غالبا ما يكون ميزة نادرة. ولذا فإن الفرضية الأساسية لمشروع برنامج العمل العالمي للشباب أن أفضل فرصة لينجح في تحقيق أهدافه تكمن في مفهوم الشراكة. فيمكن تعظيم الفائدة التي تعود من وراء إسهام الشباب بالاستماع إلى أصواتهم. واسمحوا لي أن أضيف أن هذه الأصوات قد استمع إليها بكل تأكيد في العمليات التي مهدت لظهور مشروع برنامج العمل. ومشروع البرنامج، إذ يركز على هذا البعد، يعالج اهتمامات وقضايا عملية عديدة، أود أن أشير الى عدد قليل منها.

يعيش ٨٥ في المائة تقريبا من شبابنا في البلدان النامية. وكثيرا ما تظل فرصهم في التعليم والتدريب محدودة كما يفتقرون الى الخدمات الاجتماعية. وفي بلدان عديدة يوجد عدم تطابق، أو اختلال في التوازن، بين التعليم واحتياجات العمل. ومعدلات البطالة بين الشباب تزيد كثيرا عن المتوسط في جميع البلدان تقريبا، وهذا النوع من البطالة هو الذي كثيرا ما يولد الشعور باليأس ويساعد على التوتر الاجتماعي. وتختلف السياسات المطلوبة لمعالجة بطالة الشباب اختلافا نوعيا عن تلك المطلوبة لسياسة العمالة بصفة عامة. فعلينا أن نركز على إيجاد وظائف جديدة للشباب وليس على مجرد المحافظة على الوظائف الحالية.

إن الشباب، كما نشهد في كثير من الأحيان، يشكلون نسبة كبيرة من اللاجئين والمشردين بسبب الصراعات. وفيما بين صغار السن، لا تزال الشابات يعانين من التمييز. ولا تستطيع ٨٦ مليون فتاة أن يجدن مكانا في التعليم الابتدائي. ولا تزال معدلات البطالة بين الشابات أعلى من معدلات البطالة بين الشباب. كما أن الاستغلال والعنف يزيدان الشابات فقرا. وعلى الصعيد العالمي تشكل المضاعفات المتعلقة بالحمل السبب الرئيسي لوفاة الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة.

ولا تتمتع نسبة عالية من شباب الريف بفوائد التنمية والتقدم بسبب الافتقار الى الموارد والافتقار الى فرص العمل. ويعيش عدد كبير جدا من الشباب في حالة فقر حسب تعريفه الرسمي. وإن سوء التغذية والأمراض التي تنتقل بممارسة الجنس وبصفة خاصة الإيدز وتعاطي المواد المخدرة كلها تقضي على الشباب في العديد من بقاع العالم. وجنوح الأحداث والجريمة والعنف التي يرتكبها الشباب أو يقعون ضحيتها من المشاكل الهامة في العالم كله. لقد أضعفت التحولات السريعة في مجتمعات عديدة من قدرة العائلات على أداء دورها في رعاية وتوجيه الشباب وإعدادهم للمجتمع والحياة. وهذا الدور لا تؤديه المؤسسات الأخرى على نحو كاف.

وما هذه إلا بعض الأبعاد التي برزت في المناقشات بشأن مشروع برنامج العمل هذا، وتعد من الأسباب التي ينبغي من أجلها التركيز بوجه خاص على الشباب باعتبارهم بعدا حاسما في السعي من أجل التقدم الاجتماعي.

وقد تجلى اهتمام الأمم المتحدة بالشباب في إعلان سنة ١٩٨٥ السنة الدولية للشباب. وفي إطار تلك السنة، استنبطت الدول الأعضاء تدابير من أجل تحسين برامج الشباب وتعبئة الموارد. كما أتاحت السنة فرصة للإفصاح عن السياسة المتبعة مع الشباب، ليس بمعزل عن الواقع الاجتماعي العام المعقد بل بوصفهم جزءا لا يتجزأ منه. وما فتئت مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الاقليمية، تعمل لتوفير الدعم الدولي اللازم لأهداف السنة. لقد عززت أنشطتها ذات التوجه الشبابي، مؤكدة على ضرورة انتهاج نهج متكامل إزاء اهتمامات الشباب. ومما يكتسي أهمية كبيرة أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا حيويا في الإعراب عن اهتمامات الشباب وفي أنشطة النهوض بالشباب في إطار السنة، وخاصة بوصفها تقدم ابتكارات للمجتمع على الصعيدين المحلي والشعبي. وما فتئت تجرى محادثات حيوية مع الشباب وتعطي حيوية ومشاركة للعملية بأسلوب أصيل جدا.

ويضم مشروع برنامج العمل مبادرات قيمة عديدة كانت قد تولدت في المؤتمرات العديدة التي عقدت. واليوم نؤكد من جديد أن احتياجات وأماني الشباب تكتسي أولوية عالمية؛ وأنه من حق الشباب أن يسهموا وأن يشاركوا في حياة المجتمع؛ وأنه تقع على الحكومات مسؤولية الحكومات أن تعمل جاهدة من أجل تهيئة الظروف اللازمة. وتحقيقا لهذا الغرض، نحتاج الى حس مجدد بالتعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والقطاع المدني. واعتماد مشروع برنامج العمل العالمي خطوة هامة بالطبع. لكن، فضلا عن ذلك، نحتاج الى حماية مستمرة أكثر فعالية، وإلى بنية أكبر وإلى التزام أكبر وإلى أعمال ملموسة أكثر. ولن يكون كافيا العمل الحكومي، فنحن نحتاج إلى التزام الشباب والتزام المنظمات غير الحكومية والتزام منظومة الأمم المتحدة بدعم هذه العملية.

بعد خمسين سنة أخرى سيأتي بالتأكيد العديدون من الحاضرين هنا اليوم إلى هذه القاعة للاحتفال بالذكرى المئوية لهذه المؤسسة. ويجب أن يكون هدفنا وأملنا أن يكون بمقدورهم عندما يفعلون ذلك أن ينظروا الى الوراء إلى قرن من العمل والإنجاز استطاعوا أن يسهموا فيه بالعمل والإنجاز لصالح السلام والعدالة والتنمية لجميع الشعوب. وأنني أتطلع الى المناقشة العامة وأؤكد للجمعية العامة الالتزام المستمر لجميع منظمات الأمم المتحدة بالنهوض بالاهتمامات المعرب عنها وبالأعمال المتوخاة في مشروع البرنامج الذي ستنظر فيه الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين في الجلسات العامة المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب في الساعة ١١/١٥ من صباح اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو لذلك من الممثلين الراغبين في الاشتراك في الجلسات العامة المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة اسبانيا، السيدة روزا اسكابا التي ستتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة اسكابا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أشترك في هذا الاجتماع الخاص الذي تعقده الجمعية العامة احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وهذه الذكرى السنوية تمثل فرصة فريدة لتقييم حالة الشباب في جميع أنحاء العالم والنظر في الخطوات الواجب اتخاذها في المستقبل القريب.

في ١٩٨٥، السنة الدولية للشباب، بلغ تعداد سكان العالم من الشباب، أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ٩٤١ مليونا. وفي ١٩٩٥، يقدر تعداد سكان العالم من الشباب ببليون نسمة. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، يعيش ٨٥,٩ في المائة من شباب العالم في البلدان النامية.

إن الشباب يشكلون المورد البشري الرئيسي لتنمية مجتمعاتنا. وهم، في قطاعات عديدة، العوامل الرئيسية للتغيير الاجتماعي والابتكار التكنولوجي. بيد أن الشباب، وخاصة في البلدان النامية، يعانون من صعوبات تتعلق بالافتقار إلى فرص التعليم والتدريب والعمل الكافية، كما يعانون من عدم استطاعتهم الانتفاع إلا بالمرافق والخدمات الصحية الرديئة. وكل هذه العوامل يمكن أن تولد الاستبعاد الاجتماعي والتهميش.

ويعتبر الشباب شديدي التعرض للفقر. كما أن البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب هما من السمات البارزة لمعظم المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع سببا لزيادة جنوح الشباب وتعاطيهم المخدرات.

وقد بنت السنة الدولية للشباب التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ استراتيجياتها على أساس ثلاثة موضوعات متمايزة ولكنها متداخلة: وهي المشاركة والتنمية والسلام. وحددت أهداف السنة الدولية للشباب في المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب، التي تعتبر إطارا مفاهيميا للعمل من أجل الشباب في السنوات المقبلة.

وقد أسهمت السنة الدولية للشباب في خلق قنوات اتصال ومشاركة للشباب، ولا سيما على الصعيد الوطني. وساعدت أيضا على توجيه الاهتمام لقضايا الشباب في الخطط الوطنية، وعلى وضع برامج وطنية للشباب وتقوية منظمات الشباب. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأهداف الخاصة بالسنة الدولية للشباب تعتبر صالحة اليوم مثلما كانت منذ عقد مضى، وهو يعتبر أن مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، سيشكل خطوة هامة صوب زيادة الالتفات إلى طموحات الشباب للمشاركة بالكامل في حياة مجتمعاتنا والإسهام بنشاط فيها. ونحن نعتبر أن تسهيل وتعزيز هذه المشاركة من مسؤولية الدول.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يستمر توافق الآراء الذي تحقق في الأسبوع الماضي في المفاوضات الخاصة بمشروع برنامج العمل العالمي للشباب. ونأمل أن يتسنى الاستجابة للشواغل الإضافية التي قد توجد لدى بعض الوفود من خلال التدخل الدولي، وأن يعتمد برنامج العمل خلال هذه الجلسات الخاصة.

ويهتم مشروع برنامج العمل العالمي للشباب بصفة خاصة بموضوع مشاركة الشباب. وليس هذا فحسب واحدا من المجالات المحددة ذات الأولوية ولكنه أيضا مبدأ عام مهيمن. ويؤكد مشروع البرنامج بشدة أيضا على أن تنفيذه يتطلب تمتع الشباب الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتنفيذ مشروع البرنامج كما ذكر البرنامج نفسه، هو في نهاية المطاف مسؤولية الحكومات بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي أن يشارك الشباب على جميع الأصعدة المناسبة في صياغة وتنفيذ وتقييم سياسة الشباب. وعلى الصعيد الدولي، يمكن أن يلعب محفل الشباب العالمي دورا هاما في تنفيذ مشروع البرنامج. وللشباب من الرجال والنساء احتياجات عديدة مشتركة، ولكن من السهل للغاية إغفال الاحتياجات الخاصة للشابات عندما توضع برامج للشباب. ومن المهم أيضا أن تتناول المنظمات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء مشاغل الشباب من الرجال والنساء في كل مرحلة من مراحل تخطيط برامجها.

وأود أن أشير الآن إلى بعض من جوانب حالة الشباب ومشاغلهم في سياق الاتحاد الأوروبي. يوجد في الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٦٠ مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة. وتعتبر مشاركتهم واندماجهم النشيط في بناء أوروبا، كمواطنين يعرفون حقوقهم ومسؤولياتهم قوة هائلة لمجتمعاتنا يعتمد عليها مستقبل الاتحاد.

وتعتبر السياسات القطاعية التي تؤثر على الشباب، ولا سيما برامج المجتمعات المحلية الموجهة بالتحديد نحو الشباب، أدوات من أجل وضع سياسة خاصة بالاتحاد الأوروبي للتعاون في ميدان الشباب. ففي الاتحاد الأوروبي تعتبر سياسة التعاون بشأن قضايا الشباب جزءا من مفهوم واسع لتطوير مواطنة نشيطة في صفوف الشباب. ومن أجل التحرك صوب تنمية المواطنة النشيطة، بدأ الاتحاد الأوروبي عملا منسقا، ولا سيما من خلال برنامج الشباب من أجل أوروبا، الذي يستهدف دعم العملية التعليمية الاجتماعية للشباب خارج إطار التعليم النظامي.

وتعتبر عمليات تبادل الآراء فيما بين مجموعات الشباب ورابطات الشباب آليات هامة لتنفيذ سياسة التعاون فيما بين المجتمعات في ميدان الشباب. وفي إطار هذه الآليات، تسهم المشاريع التي يصممها وينفذها الشباب أنفسهم تلبية لمصالحهم الخاصة - وهي مشاريع تشمل مختلف المجالات، مثل مكافحة الإقصاء من المجتمع والعنصرية، والحفاظ على التراث المحلي، وحماية البيئة، ووسائل التعبير الثقافية والفنية، والعمالة، والصحة وحقوق الشباب - في كفالة التزام الشباب النشيط بعملية التكامل الاجتماعي وتطوير مواقفهم الاجتماعية والمهنية والثقافية والشخصية.

إن سياسة التعاون في ميدان الشباب التي تركز فقط على التعاون داخل المجتمع الواحد فيما بين أفراده لن تكون كاملة وسوف تتناقض مع مبادئنا الأساسية بشأن تطوير مواطنة نشيطة للشباب.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن نوضح أن التعاون بشأن قضايا الشباب في الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يتطور على نحو فعّال دون مشاركة نشيطة من جانب الشباب من خلال الهياكل الممثلة لهم، ولا سيما محفل الشباب العالمي.

ويتعاون الاتحاد الأوروبي على نحو نشيط مع بلدان أخرى بشأن قضايا الشباب. ويشمل هذا التعاون تبادل المعرفة والخبرة في موضوعات مثل توظيف الشباب، وتدريب المديرين الشباب والمعلومات المتصلة بالشباب. كما يشمل تشجيع تبادل البرامج مع الشباب من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي.

ونريد أيضا أن نقتنص هذه الفرصة لنعترف بأهمية إسهام مجلس أوروبا فيما يتعلق بقضايا الشباب ونؤكد عليها. ومن أمثلة هذا الإسهام حملة الشباب الأوروبي الراهنة ضد كل من العنصرية، وكراهية الأجانب، ومعاداة السامية، وعدم التسامح.

ونجاح الجهود المبذولة لوضع مشروع برنامج العمل العالمي للشباب يتوقف في المقام الأول على تعهد الحكومات بتنفيذه على الصعيد الوطني مع مشاركة تامة من جانب الشباب.

وقد كرست جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة اهتمامها لاحتياجات الشباب المحددة. فطالب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بإشراك الشباب في التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالبيئة والتنمية، وكذلك فيما يتبع ذلك من تنفيذ التدابير المعتمدة. وأولى مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الاهتمام للحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية للشباب ولعدد من قضايا السكان ذات الصلة. وشدد مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والأخير عقد في فيينا، على حقوق الطفل وتمتع الجميع تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثم إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة شدد مجددا على أن لدور الجنسين تأثيرا كبيرا على أوضاع الشباب. وتواجه الشابات والفتيات تمييزا في جميع المجتمعات من سن مبكرة، وخاصة فيما يتعلق بالانتفاع على قدم المساواة مع الفتية والشبان بالفرص التي يوفرها المجتمع والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات. وكان من بين المواضيع التي شدد عليها مؤتمر بيجين المساواة في الحقوق بما في ذلك الحقوق الجنسية كحق الفرد في تنظيم التحكم في المسائل المتعلقة بشؤونه الجنسية واتخاذ القرار بحرية في هذه المسائل.

وفي كوبنهاغن، بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اتفق رؤساء الدول والحكومات على إيلاء أعلى الأولويات في السياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية، للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدل وتحسين أحوال الإنسان على أساس المشاركة الكاملة من الجميع. وأقر مؤتمر القمة بأن لإسهام البشر من جميع الفئات العمرية أهمية متساوية وحيوية في بناء مجتمع متوائم ونظر في هذه المسألة وشدد على ضرورة تعزيز الحوار بين الأجيال في كل قطاعات المجتمع. وبتحديد أكثر، أكد مؤتمر القمة على ضرورة إيلاء اهتمام خاص

لبطالة الشباب ونقص تشغيلهم لآماد طويلة، في إطار الجهود الوطنية المبذولة لجعل إيجاد فرص العمل وتقليل البطالة في صلب استراتيجيات الحكومات وسياساتها. وفي السياق الراهن يؤكد هذا أيضا ضرورة توفير فرص الحصول على التعليم للجميع.

كذلك شدد برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة على ضرورة ما يلي:

"تشجيع الشباب على المشاركة في المناقشات والقرارات التي تمسهم، وفي وضع السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها؛ وكفالة اكتساب الشباب للمهارات اللازمة للمشاركة في جميع جوانب الحياة في المجتمع، ولجعلهم يحيون حياة مكتفية ذاتيا من خلال توفير البرامج التعليمية المناسبة والمبتكرة؛ ووضع القوانين والتدابير التي تكفل حماية الشباب من إساءة المعاملة البدنية والعقلية ومن الاستغلال الاقتصادي".

ويرى الاتحاد الأوروبي أن متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى الأخيرة ينبغي أن تشكل الإطار الملائم للأنشطة المستقبلية المتصلة بقضايا الشباب. ونعتقد أن مشروع برنامج العمل العالمي الذي نعتمده ينبغي أن يوضع في هذا المنظور العالمي. وستكون مشاركة الشباب، من الذكور والإناث، في تنفيذ برنامج العمل العالمي أفضل السبل لمتابعة جهودنا الكفيلة بتمكين الشباب من شغل مكانهم الصحيح في مجتمعاتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارتين كارغل، ممثل شباب النمسا.

السيد كارغل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أبدأ كلمتي اسمحوا لي أن أوضح أنني أؤيد تماما البيان الذي ألقته المندوبة الإسبانية لتوها نيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أضيف بعض التعليقات من المنظور الشبابي.

بالنيابة عن شبان وشابات النمسا ومنظمات الشباب النمساوية يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني بمناسبة هذه الذكرى السنوية الخمسين لإقرار ميثاق الأمم المتحدة. والجهود المبذولة لبلوغ أهداف ميثاق الأمم المتحدة، رغم المشاكل جميعها، جهود لا غنى عنها ولا ينبغي التقليل من شأنها من أي حكومة أو منظمة، اليوم أو في المستقبل. ونحن شباب هذا الجيل نشعر بمسؤوليتنا عن التمسك بروح الميثاق والعمل على نشره.

لا بد أن يكون للشباب دور أكثر أهمية في التنمية الاجتماعية والسياسية للعالم. نحن لم نعد نريد أن نكون المتلقين لسياسات الحكومات الخاصة بالشباب بل نريد المشاركة الكاملة في بناء مستقبلنا، وهذا المستقبل يجب أن يكون مستقبل سلام. ولذا ينبغي الإقرار بأن جميع الشباب ومنظمات الشباب شركاء للحكومات على جميع المستويات. وينبغي أن تتضمن عملية الإصلاح الجارية الآن في منظومة الأمم المتحدة وضع إطار سليم يمكن للمنظمات غير الحكومية للشباب أن تجتمع وتشارك فيه.

وفي النمسا يتزايد نجاح اشتراك منظمات الشباب في عملية اتخاذ القرارات السياسية. وينفذ الآن على الصعيد الوطني نظام المشاركة في الإدارة بين منظمات الشباب غير الحكومية والحكومات، وهو النظام المستقر في مجلس أوروبا منذ عام ١٩٧٢. ولأول مرة يعمل كل فرد مع الآخرين على قدم المساواة في حملة الشباب الأوروبي لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية واللاتسامح. ونود أيضا أن نرى هذه الإدارة المشتركة في الأمم المتحدة بغية تحسين نوعية العمل الشبابي في الأمم المتحدة.

وبالروح نفسها أرجو أن تحذو بلدان أخرى حذو النمسا بإشراك منظمات الشباب بها في السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب وفي عملها في إطار الأمم المتحدة.

وكمتابعة للسنة الدولية للشباب في النمسا عقدت برلمانات محلية وإقليمية ووطنية للأطفال والشباب. وفي الوقت نفسه عين أمناء مظالم مستقلون لحماية حقوق الأطفال والشباب.

وقد أثرت التغيرات التاريخية في أوروبا الوسطى والشرقية على حياة كل شباب النمسا وعلى مستقبلهم. ونظمت برامج تبادل الأحداث وتدريبهم المشتركة مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بروح من السلام والتفاهم المتبادلين.

وهناك مبادرة وطنية كبرى نتجت عن العام الدولي للشباب هي مبادرة "أمل ٨٧"، وهذا الاختصار يعني "مئات المشاريع الأصلية للعمالة". وتنتسب هذه الرابطة إلى الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

ويمتد نشاطها إلى أكثر من ١٥ بلدا في مختلف أنحاء العالم. والنمسا هي المساهم الرئيسي فيها. وتوفر "أمل ٨٧" فرص عمل للشباب وتدعم البرامج التدريبية من خلال تقديم مشاريع للمنح وتقدم أموالا لبدء مشروع لمن يعملون لحسابهم. وتدعم "أمل ٨٧" إعادة بناء مرافق التعليم في سراييفو والتدريب المهني للشباب المعوقين في البوسنة والهرسك نتيجة للحرب.

وقد نوهت بالتعاون الإيجابي بين حكومة بلدي والمنظمات غير الحكومية النمساوية بشأن الحملة الجارية لمناهضة العنصرية واللاتسامح. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى التقرير الذي صدر مؤخرا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والذي يؤيد نضال المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والشباب في سبيل سن قانون للملجأ يتفق تماما واتفاقية جنيف المتعلقة بمركز اللاجئين وغيرها من صكوك حقوق الإنسان.

وبصفتي ممثلا لمجلس الشباب النمساوي، أرحب بوجود مقر الأمم المتحدة في فيينا. وآمل أن تظل الأمم المتحدة مكانا يكون لمنظمات الشباب صوتا فيه، لكي يظل الشباب قادرين على أن يثقوا فيمن هم فوق الخمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإكوادور، السيد فالينسيا رودريغيز.

السيد فالينسيا رودريغيز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان التالية الأعضاء في مجموعة ريو: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا.

ومن محاسن الصدف أن يجتمع الشباب في نيويورك في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. لقد فكر زعماء العالم في إنجازات المنظمة وفي الدور الهام الذي يمكن للمنظمة أن تضطلع به بحق في المستقبل، في الألفية الثالثة.

إن التناقضات في العلاقات بين الشعوب ونواحي التقدم التكنولوجي والعلمي علامة على عصرنا. فالمشاكل تتعدى حدود الدول وتتطلب عملا مشتركا متضافرا لمعالجتها ولوضع استراتيجيات للعمل المشترك بغية تحقيق عالم يعمه السلام والإنصاف.

إننا مقتنعون بأنه من الضروري إعطاء الأولوية لمعالجة مشاكل الشباب التي أصبحت حادة جدا نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها أغلبية البلدان. فالفوارق في مستوى المعيشة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية أصبحت أكثر وضوحا. كما أن أعلى نسبة للشباب توجد في بلداننا، وهي ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠٢٥.

والفقر في بلداننا يؤثر تأثيرا مباشرا على شبابنا، الذين لا يستطيعون تنمية قدراتهم نظرا للبطالة، ونقص الفرص التعليمية، ونقص المراكز الترفيهية وعدم كفاية الخدمات الصحية، وغير ذلك من المشاكل. ويزداد التهميش الحضري وآثاره معروفة - عنف الأحداث، وإدمان المخدرات، والأمية.

وشباب العالم، كقوة للتجديد، لديهم القدرة على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في عملية صنع القرار في المجتمع. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمشاكلهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم في مواجهة تحديات المستقبل.

وفي هذا الصدد، نؤيد أحكام قراري الجمعية العامة ٤٩/١٥٢ و ٤٩/١٥٤ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فهما يمهدان الطريق لتعبئة كل طاقات الشباب وملكاتهم الخلاقة لبناء مجتمع جديد من الأمم يقوم على أساس التفاهم المتبادل واحترام الفوارق الثقافية والدينية والعرقية، وتساوي الرجل والمرأة في الحقوق، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودلم (سانت لوسيا)

وتعلق بلداننا أهمية خاصة على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي أثّر تدهورها ليس فقط على التنمية البدنية والذهنية والعاطفية للشباب، بل هدد بقاءهم أيضا.

وسلوك الشباب، في ظل هذه المعوقات الاجتماعية الواضحة، سيؤدي إلى مشاكل متعددة. وعما قريب، ستدخل صراعات مماثلة في تكوين الأسر الجديدة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور خطير في النواة الاجتماعية ويحد لا محالة من احتمالات التنمية الكاملة لجزء كبير من سكان العالم.

إننا نعتقد أن البرامج التعليمية تلعب دورا هاما للغاية. ولهذا يجب أن تهدف محتويات تلك البرامج إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة وتهيئة جو من السلام والتفاهم والاحترام المتبادل فيما بين الشعوب.

وتؤمن بلدان مجموعة ريو بضرورة تنفيذ آليات التعاون الإقليمي والعالمي بغية تعزيز التعاون التقني والبحوث والاتصال بين شباب العالم أجمع.

ويجب على هيئات الأمم المتحدة المختصة أن تكثف جهودها لصياغة وتنفيذ خطط عمل لتنمية الشباب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبرامج الصحية والتعليمية وبرامج الإسكان والبرامج التي تعالج سوء التغذية والفقر وانحراف الأحداث وتعاطي المخدرات. ويجب أن يضطلع الشباب بدور دينامي في كل الأنشطة التي ترمي إلى تعزيز حقوقهم والاعتراف بها.

وأخيرا، تود بلداننا أن تقول إنها تولي عناية خاصة لبرنامج العمل العالمي من أجل الشباب، ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ كل الصكوك الدولية التي اعتمدت مؤخرا بشأن حماية البيئة وحقوق الإنسان، والإعلانات المعنية بالتنمية الاجتماعية، والإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وعلى أساس هذه الصكوك ستحدد استراتيجيات وإجراءات لمعالجة مشاكل شباب اليوم وحماية حقوق الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لكشمان كادير غامار، وزير خارجية سري لانكا.

السيد كادير غامار (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشير إلى الراحل السيد كينيث دادزي، الذي سببت وفاته ليلة أمس في لندن حزنا عميقا لنا. وأود أن أقول إن السيد دادزي كان صديقا حميما لسري لانكا. فقد عمل معنا ومع المسؤولين من بلدنا لعقود عديدة حافلة بالنشاط في المحافل الدولية. ولقد عرفته شخصيا معرفة وطيدة. كما عرفه العديدون من الذين مثلوا بلدنا خلال العقود القليلة الأخيرة. ونود أن ننضم بإخلاص إلى الذين أعربوا عن تعازيهم وإشادتهم بالراحل العزيز صباح اليوم.

ويسرني بشكل خاص أن أشارك في هذا الاجتماع الخاص للجمعية العامة المكرس لقضايا الشباب. وقد ساهمت سري لانكا مع غيرها من البلدان الأخرى غير المنحازة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في القاهرة في بلورة توافق الآراء الذي مهد السبيل لهذا الاجتماع رفيع المستوى.

ونحن في سري لانكا - حكومة وأحزاب معارضة - متحدون جميعا في إيلاء أولوية عليا لمشاكل الشباب. وتتشابك قضايا الشباب تشابكا وثيقا مع قضايا التنمية الاجتماعية الرئيسية وكذلك مع قضايا السلام والأمن. ويجيء الاهتمام الخاص بقضايا الشباب في الوقت المناسب. فشباب العالم الذين يزيد عددهم على بليون نسمة يمثلون قوى دينامية للإبداع والتغيير. والشباب هم العناصر الفاعلة الرئيسية للتغيير. وهم في نفس الوقت المستفيدون من هذه التغييرات أو ضحاياها. وهم يواصلون بذل الجهد لحل المعضلة الواضحة، وإن كانت لم تحسم بعد، المتمثلة فيما إذا كان ينبغي لهم الإندماج في النظام القائم أو العمل كقوة لتغيير ذلك النظام.

وتبين إحصاءات الأمم المتحدة أن غالبية الشباب في العالم يعيشون في العالم النامي. إن إمكانات الشباب، كقوة للإستقرار والرخاء، أو كأداة لعدم الاستقرار والعنف، يمكن أن تتجلى بطبيعة الحال بقدر أكبر من الكثافة والوضوح في العالم النامي. وبالتالي، يصبح من المهم أن نعرف مشاكل الشباب والاحتمالات الواعدة لهم، وأن نتيح لهم الفرص والتشجيع اللازمين لتوجيه طاقاتهم إلى الأنشطة الاجتماعية المرغوب فيها. وكثيرا ما تؤدي الطموحات المحيطة للشباب إلى حالات عدم الاستقرار الاجتماعي والعنف السياسي المتكررة داخل الدول. وتهمل المجتمعات والنظام المستقر تطلعات الشباب مما يعرضها للخطر. والتاريخ حافل بالأمثلة عن حالات الإحباط التي تعرض لها الشباب والتي تجعلهم يناوئون التنمية والتقدم الاجتماعي، في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على حد سواء، عندما تكون المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة إما غير راغبة أو غير قادرة على الاستجابة بشكل جاد وفي توقيت حسن لمشاكل الشباب وتطلعاتهم. ولا بد لي من أن أشير، بإحساس من الحزن، إلى تطور مؤلم لا تنفرد به سري لانكا، ألا وهو استخدام الأطفال في الحرب. ففي صراعنا الداخلي، يتم تجنيد الشباب الذين يصل عمرهم في بعض الأحيان إلى ١٠ سنوات للحرب من جانب إحدى الجماعات الإثنية المحاربة. ولن أخوض في تفاصيل هذا

الموضوع لأنني فعلت ذلك في بياني أمام الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع.

ويعتبر الشباب في سائر أنحاء العالم مصدرا بشريا رئيسيا للتقـــــدم، وهم المحركون الأساسيون للابتكار. وتشكل ملكة التخيل عنـــد الشباب ومثاليتهم وطاقاتهم الجماعية القوة الدافعة المبدعـــة لأية رؤية للمستقبل بالنسبة لأية أمة. وتتيح المشاكل التي يواجهها الشباب والجهد الذي يبذلونه لحلها مؤشرات سياسية لابتكار الاستراتيجيات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن مدى نجاح الحكومات والنظام المستقر في معالجة مشاكل الشباب، والطريقة التي تتبع للإستفادة من طاقاتهم ومواجهة التحديات التي يمثلونها، يمكن أن يحددا مدى نجاح أي مجتمع، وأية حكومة، وأي بلد.

لذلك، فإننا سعداء جدا لأن الجمعية العامة قررت تخصيص هـــــذا الاجتماع للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، والنظر في وضع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وتلاحظ سري لانكا مع التقدير العمل الذي أنجزته لجنة التنمية الاجتماعية والأمانة العامة من أجل وضع اللمسات الأخيرة في برنامج العمل العالمي. وقد قدمت سري لانكا إسهامها في وضع الخطط ذات الصلة. ويتسم العقد الذي بدأ منذ اعتماد السنة الدولية للشباب بأنه عقد حافل من حيث التغيرات العميقة التي حدثت داخل الدول وفيما بينها. ويتيح برنامج العمل العالمي إطارا طيبا ومعايير متعددة القطاعات ذات صلة وثيقة بصنع السياسة، فضلا عن إجراءات محددة على الصعيدين الدولي والإقليمي، والأهم من ذلك على الصعيد الوطني. غير أننا نجد في التحليل النهائي أنه ينبغي أن يقوم الشباب أنفسهم مع حكوماتهم الوطنية ومنظماتهم الجماهيرية بإقامة أنسب وأصلح المشاركات من أجل معالجة مشاكل الشباب وحسمها في المجالات ذات الأولوية التي يحددها المجتمع الدولي.

ونلاحظ أن برنامج العمل هذا قد تم تصوره على أنه إطار إرشادي للعمـــل المتكامل الذي يستهدف تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع. وسوف يتيح هذا مرونة كافية للحكومات الوطنية، والمنظمات الوطنية، والشباب أنفسهم لتطوير النماذج التي يحتذونها والمؤسسات التي يتبعونها. وفي هذا السياق، أسعدنا أن نلاحظ أن الوثيقة المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والأمانة العامة قد أبرزت العديد من المجالات التي حددتها البلدان النامية على أنها تتطلب اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية مثل التعليم، والتوظف، والفقر، والصحة، وتعاطي المخدرات، والبنات، والفتيات. وقد قدمت سري لانكا، من جانبها، مساهماتها في المداولات التي أدت إلى استكمال برنامج العمل، ونلاحظ مع التقدير أن الفكرة الأساسية الغالبة لبرنامج العمل تتمثل في تسهيل المشاركة الفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي عملية اتخاذ القرارات.

وقد قمنا فـــي سري لانكا بعمل متضافر لترشيد وتنسيق مراكـــز التدريب المهني والتقني من خلال إصلاحات تقوم على أساس برنامج شامل للأبحاث. ومع الانفتاح الاقتصادي في سري لانكا، أصبحت سياستنا تتمثل في تصحيح الاختلال القائم بين ما يطلبـــه سوق العمل وما ينتجه نظام التعليم. ويوجه ترشيد التدريب المهني إلى بلوغ نظام تدريبي يفي بالطلب ويمكنه أن يساعد في توسيع نطاق القطاع الخاص، حيث تتاح جل فرص التوظف للشباب في المستقبل. ويتمثل الهدف العام لهذه الاستراتيجية في تصحيح ما يسمى بالعلاقة المتنافرة بين التعليم والتوظيف.

ويجري اتخاذ إجراءات للتشاور مع قطاع الصناعة في وضع وإدارة أنظمة التعليم والتدريب ذات الصلة، مع التشديد أيضـــا على وضع دورات تدريبية تستجيب لاحتياجات السوق.

وفيما يتعلق بالمجالين الآخرين ذوي الأولوية وهما الجوع والفقر، سجلنا بالفعل إنجازات كبيرة في ميدان تلبية الاحتياجات الأساسيـــة للشعب وضمان المقدار الأساسي المطلوب من التغذية. وزاد هذا المقدار بعد أن بدأت في البلد حركة ساموردزي، أو الرخاء، التي ستعمل بفعالية على تخفيف ما تتحمله الجماعات الضعيفة من الأعباء الاقتصادية التي يسببها اقتصاد تحرر من القيود. وقد لاحظ مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن أن الوقت مناسب لبدء تحرك عالمي من أجل ضمان الرخاء للجميع في هذه الحقبة التي تشهد عولمة سريعة للأنشطة الاقتصاديـــة. وفي سري لانكا يستهدف برنامج ساموردزي تنشيط قدرة الفقراء على النهوض بمشاريع اقتصادية. وبذلك توفر للشباب الفقير الفرصة وقاعدة الموارد اللازمتين لتطوير روح المبادرة الحرة المعتمدة على الذات على الصعيد المحلي، مع استخدام إمكانيات السوق المحلية والتكنولوجيا الملائمة. ويجدر الترحيب بصفة خاصة بتشديـــد البرنامج على التدابير الموجهة لخدمة شباب الريف نظـــرا لأن هذه التدابير تغطي ساحة واسعة من العمل في طائفة متنوعة من الميادين مثل الزراعة والتدريب علـــى المهارات واستخدام الأراضي والصناعة وإنتاج الأغذية.

وفيما يتعلق بتعاطي المخدرات، تنتهج سري لانكا سياسة وطنية شاملة تقوم على إنفاذ القوانين، والتعليم الوقائي، والعلاج، وإعادة التأهيل، والتعاون الدولي والإقليمي. وفيما يتصل بالبنات والفتيات، تحتل سري لانكا وغيرها من بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مكان الصدارة في حماية وتعزيز حقوق البنات والنساء. وقد عقدت على أرفع مستوى سلسلة من الاجتماعات الوطنية والإقليمية المعنية بهذا الموضوع لمعالجة هذه القضايا، كما يجري اتخاذ مبادرات نشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذا الخصوص. ويولي رؤساء دول أو حكومات بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الأولوية لقضايا الشبيبة. وسيتوقف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة من العالم المزدحمة بالسكان على تلبية تطلعات الشباب إلى حد كبير.

وهناك جوانب أخرى ذات أهمية تعالج في البرنامج العالمي المعروض على الجمعية العامة في هذه الجلسة العامة. ومن أهم هذه الجوانب الحاجة إلى التعاون الدولي ودوره الجوهري من أجل تهيئة الظروف التي تفضي إلى تنفيذ هذا البرنامج. ولا شك أن التركيز الرئيسي والجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج سيكونان على الصعيد الوطني. غير أنه من المهم بنفس الدرجة أن يكون التعاون والمساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي ميسرين بشكل سخي.

ولقد شهدنا العديد من الوثائق والالتزامات الدولية ذات المدلول الهام التي ظلت دون تحقيق بسبب ندرة الموارد ونقص الدعم المؤسسي. ولا يسعنا إلا أن نأمل ألا يتعرض تنفيذ برنامج العمل العالمي من أجل الشباب لنفس المصير. فقضايا الشباب من الأمور ذات الأهمية البالغة بحيث لا يمكن تهميشها أو إهمالها بسبب نقص الأموال. ويمكن أن تؤدي عملية تلاقح الأفكار التي ستنجم بشكل طبيعي عن الأنشطة التعاونية الدولية فيما يتعلق بهذه القضية إلى إثراء العمل الوطني وتعزيزه. وبمقدور المنظمات غير الحكومية أن تسهم أيضا في هذه العملية. لذلك يلزم إقامة مشاركة فعالة بين الجهات الفاعلة الرئيسية والحكومات والهيئات الحكومية الدولية ومنظمات الشباب وغيرها من المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع. ونأمل في أن تعطي النتيجة النهائية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى زخما قويا لقيام مشاركة من هذا القبيل فيما بين الجهات الرئيسية العاملة في هذا الميدان، بحيث يتاح لبرنامج العمل العالمي الدعم المؤسسي والسياسي القوي على جميع الأصعدة - الدولي والإقليمي والوطني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد أوردجونيكيدزه (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): مما له دلالة هامة أن هذا الاجتماع الرسمي للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب قد واكب تماما الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لأن الشباب هم أكثر قطاعات المجتمع دينامية ومدعاة للأمل. وهم على سبيل المجاز احتياطي الذهب لكل بلد ولكوكبنا بأسره.

والأمر الذي له أيضا دلالة رمزية هو أننا ننظر في مشاكل الشباب في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ إن الشباب بالتحديد هم الذين تحملوا العبء الأكبر لتلك الحرب: فهم الذين كان يتعين عليهم ارتداء الزي العسكري والموت في ميدان القتال بدلا من القيام بعمل منتج لمساعدة بلدانهم على الازدهار. ولهذا الموضوع حساسية خاصة بالنسبة لروسيا. فمعظم ضحايا الحرب البالغ عددهم ٢٦ مليونا كانوا من الشباب الذين لم تتح لهم قط من قبل الفرصة لتكوين أسرة، أو تنشئة أطفال، أو المساعدة في تحسين أحوال بلدانهم. وما زالت نتائج هذه المأساة الرهيبة لها مضاعفات بالنسبة لبلدنا كما هو الحال بالنسبة لبلدان أخرى عديدة. لهذا السبب يسرنا غاية السرور أن تكون الجمعية العامة قد اعتمدت الإعلان في دورة اليوبيل الذهبي هذه، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، بناء على مبادرة من روسيا والبلدان الأخرى في كومنولث الدول المستقلة. ويحدونا الأمل في أن تأخذ جميع الدول في حسبانها أخطاء الماضي من أجل أن تضمن للشباب مستقبلا خاليا من الحروب والصراعات وكراهية الأجانب والعنصرية والنعرات القومية والسياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

إن المجتمع الدولي يستطيع، إذا ما اتحد، أن ينجح في حل حتى أصعب المشاكل التي تواجه الشباب. وفي هذا السياق، نرى أن من الملائم والضروري أن نضع ونعتمد البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده. وقد قام الوفد الروسي بدور نشط في جميع مراحل إعداد هذه الوثيقة الفريدة والشاملة من حيث

تأثيرها على التنمية العالمية. ويعبر مشروع البرنامج المتوازن عن شتى مشاكل الشباب في جميع البلدان، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وتحدد الوثيقة مجالات العمل الأساسية بالنسبة للشباب، وسوف يحدد تنفيذها ما إذا كنا سنهيىء في المستقبل القريب الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لكل بلد، أو الظروف التي تؤدي إلى نشوء الأزمات والصراعات التي ستمتد بلا شك، في عالم اليوم المترابط، عبر حدود الدول، وتؤثر بشكل ضار على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم قاطبة.

ويجب أن أسجل مع الأسف أنه بذلت أمس محاولات لتعديل المشروع المتفق عليه مما حال دون اعتماده في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل أن يتم التغلب على الخلافات حتى يكون بوسعنا اعتماد الوثيقة في الموعد المحدد.

إن عالمية مشاكل الشباب تتجلى في وثائق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد تضمنت الأعمال التحضيرية لتلك المحافل الهامة جدا مشاركة جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقريبا. ولذلك ربما يكون من الملائم في ضوء الاهتمام الذي أبدته جميع مجموعات البلدان، إعداد خطة عمل مشتركة بين الوكالات تعنى بالشباب وتكون لها آلية متابعة فعالة للتنفيذ. ولنفس السبب من الواضح أنه لا يمكن أن تحقق أية برامج دولية أو جهود للأمم المتحدة النتائج المرجوة إذا لم يعط الاهتمام الواجب لمشاكل الشباب على الصعيد الوطني.

وقد كان هذا الاعتبار على وجه التحديد هو الذي استرشد به الاتحاد الروسي عندما أصدر المرسوم الخاص باستعدادات روسيا للذكرى السنوية العاشرة للعام الدولي للشباب، والاحتفال بها، وهو ينص على إنشاء لجان مشتركة بين الإدارات ووضع خطة عمل تستهدف توجيه انتباه القادة على جميع الأصعدة إلى مشاكل الشباب وإلى ضرورة حلها.

وفي الجملة، يجري في روسيا العمل في مجال الشباب على أساس برنامج اتحادي يسمى "شباب روسيا"، اعتمدته الحكومية الروسية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وهذا البرنامج لا يحدد فقط دور الشباب في الاضطلاع بإصلاحات في بلدنا، بل يحدد أيضا دوره في الظروف المجتمعية الصعبة الراهنة. واليوم، يأتي الشباب، الذي يمثل حوالي ٤٠ في المائة من مجموع السكان العاملين في روسيا، في مقدمة من يتعرضون لمصاعب الاقتصاد في مرحلة الانتقال.

إن غرض البرنامج الوطني الروسي هو إنشاء آلية قانونية واقتصادية وتنظيمية لتنفيذ سياسات الحكومة في مجال الشباب. وأحد المجالات ذات الأولوية في عمل الإدارة الروسية هو وضع أساس تشريعي وقانوني لسياسات الحكومة في ميدان الشباب. وقد أعدت وصدرت في السنوات الأخيرة، مجموعة كاملة من القوانين بشأن الشباب والأطفال. وتركز هذه القوانين على ظروف عمل الشباب، وعلى حماية الأسر الشابة، والدعم الاجتماعي للطلبة، وتدابير إقامة مرافق ترفيه للأطفال والشباب ترعاها الحكومة، وهلم جرا. كما أنها تولي اهتماما خاصا إلى مكافحة جنوح الأحداث القصّر. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشئ فريق عمل مشترك بين الإدارات؛ وهو يضع اللمسات الأخيرة لمشروع قانون يستهدف تحسين تدخل الحكومة في هذا الميدان.

وفي مجال مكافحة انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب، تزمع الحكومة الروسية، في القريب العاجل، اعتماد برنامج اتحادي يضع تدابير متكاملة لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها.

ولا سبيل إلى إيجاد حل فعّال لمشاكل الشباب على الصعيد الوطني دون تنمية التعاون الدولي. واليوم، تربط روسيا اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون الثقافي بـ ٥٠ دولة تقريبا، ويجري على أساسها تطوير أنشطة الشباب. كما أن ممثلي منظمات الشباب الروسية يشاركون في حلقات دراسية ومؤتمرات كالتي تعقد تحت رعاية مجلس أوروبا.

وفي سياق التعاون مع الأمم المتحدة وبدعم منها عُقد مؤتمر دولي هذا العام في روسيا بشأن "الشباب في مجتمع انتقالي". وإضافة إلى ذلك، يجري الاضطلاع بمشروع يتضمن تدريب الموظفين الحكوميين الذين يتعاملون مع مشاكل الشباب، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويود الوفد الروسي أن يركز على أن بلده سوف يشارك في المستقبل بفعالية في حل مشاكل الشباب. ولا تزال روسيا منفتحة لأي نوع من التعاون المفيد في

هـــذا المجال على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر مارشال، السيدة موس.

السيدة موس (جـــزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة): اسمحوا لي أن أهنئ السيد ديوغو فريتاس دو أمارال وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم.

إن التنمية الاجتماعية مفهوم واسع جدا، وله آثار بعيدة المدى. وإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بها يمكن أن تكون باهظة جدا، لكن الفوائد التي يمكن أن تتأتى منها لا نهاية لها. وهذا اعتبار هام أخذ في الاعتبار في الوثيقة التي أعدتها لجنة المحيط الهادئ وعنوانها "التنمية الاجتماعية والبشرية في جزر المحيط الهادئ"، والتي تؤيدها حكومتي تأييدا تاما. وقد عـُرضت هذه الوثيقة، التي تعكس الضغوط والحقائق التي تواجهها الدول الجزرية النامية الصغيرة، على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن كوثيقة من وثائق المؤتمر.

لقد شارك وفد بلدي بنشاط في مؤتمر القمة هـــذا، ونشعر بتجاوب شديد مع مشروع برنامج العمل. فهـــو يتضمن مفاهيم تشكل أســـاس التفاعل الاجتماعي في جزر مارشال. وألاحظ الدفاع القوي عن حقوق الإنســـان ومن رأينا أنه يمكن تعزيز هذا الدفاع، وحقوق الإنسان هذه أساسية وغير قابلة للتصرف، وحتمية لنجاع التنمية الاجتماعية. وبوصفنا مجتمعا ينحدر فيه النسب من الأم، فإننا نؤيد بقوة المساواة بين الجنسين. وكذلك نقبل ضرورة إقامـــة مؤسسات ديمقراطية قوية، وحكومة منفتحة.

إن برنامج العمل يعترف على النحو الواجب بالحقوق التقليدية والثقافية في الأرض، وبالربط المعقد القائم بين الأرض والمعايير الاجتماعية في جزر مارشال. ونظرا لأن هذا الاعتراف بعينه يشكل جزءا من دستورنا، وإن كان بعبارات أقوى بدرجة طفيفة، فإنه من العسير جدا على وفد بلدي أن يوافق على إزالة هذه الإشارة.

وكما ذكرنا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عـُقد في القاهرة، وفـــي مؤتمر قمة كوبنهاغن، تبلغ الزيادة السكانية في جـــزر مارشال معدلا مرتفعا جدا. وينجم عـــن ذلك أن أغلبية السكـــان دون سن ١٥. ومن المؤكد أن ذلك سيسبب لنا مشاكل في المستقبل، إذ إنه سيتعين علينا توفيـــر الفرص الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لهم. كما يوجد في شعبنا مشردون من ضحايا برنامج التجارب النوويـــة الذي نـُفذ في جزرنا في الأربعينات والخمسينات. وعلى الرغم من أن الضحايا يتلقون بعض التعويض نتيجة لهذه التجارب، فإن هذه الأموال غير كافية لاستصلاح أراضيهم، وتوفير الرعاية الطبية اللازمة، والتعويض عن الأضـــرار الشخصية التي لا يزالون يعانون منها حتى يومنا هذا.

إن المسألة الرئيسية بالنسبة لجزر مارشال هي ما إذا كانت سترد أية مساعدة من مصادر خارجية لتنفيذ برامج عمل القاهرة وكوبنهاغن وبيجين. وإننا لنود قلبيا رؤية أحكامها تطبق في جزر مارشال، ولكن الحقيقة هي أنه ليس لدينا ببساطة التمويل اللازم لتنفيذ هذه الأمور بأنفسنا. ولذلك، يجب أن أناشد المجتمع الدولي أن ينظر بعين الاعتبار إلى جزر مارشال. وعلى وجه الخصوص، أطلب إلى المنظمات غير الحكومية أن تلتزم بمساعدتنا في الوفاء بهذه الالتزامات التي نأخذ أنفسنا بها. إن نطاق التنمية الاجتماعية في حد ذاته يجعل إقدامنا عليها أمرا عسيرا للغاية نظرا لأننا ليس لدينا ببساطة القوة ولا الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية لشعبنا تلبية كاملة. وما ننفقه حاليا على القطاع الاجتماعي يتجاوز أي بند آخر من بنود الإنفاق في الميزانية. ولذلك، فإننا مهتمون جدا بمفهوم ٢٠/٢٠ المعتمد في مؤتمر قمة كوبنهاغن.

إن الهجرة إلى المدن ومعدل الزيادة السكانية المرتفع في جزر مارشال اللذين ألمحت إليهما يمثلان تحديا لحكومتي. فالشباب الذين يفدون إلى المراكز الحضرية بحثا عن العمل - وكثيرا ما يصعب الحصول على العمل يشكلون مصدر انشغال كبيرا لنا. وكثيرا ما تؤدي البطالة إلى الكسل والجنوح. وتصبح تربة خصبة لإدمان الخمر وآفة المخدرات. لقد تصدعت في المراكز الحضرية بنية الأسرة الممتدة التي تتكفل بتغذية وحماية وتوجيه الأفراد في المناطق الريفية، وينجم عن ذلك تزايد واضح في افتقاد القيم التقليدية والاحترام التقليدي. بيد أن حكومتي تعمل على توطيد الجهود مع منظمات ثقافية مختلفة إذ إننا نحاول زيادة التعريف بتاريخ جزر مارشال والاعتزاز بثقافتها. فهذه الثقافة تقوم على أساس احترام الكبار والمجتمع المحلي، والاحترام المتبادل فيما بين الأفراد. ومن ثم فإنها ستعيد العمل بأسلوب التوجيه والإرشاد الذي يمكن أن يدمره تفكك الأسرة.

ولذلك، وضعت جزر مارشال سياسة للشباب لتربية شبابنا وتنشئتهم في مرحلة مبكرة، ولجعلهم يشعرون بأنهم جزء من مجتمع أكبر، ويشتركون بنشاط في تنمية المجتمع. وقد بدأت مجتمعاتنا المحلية في فترة مبكرة من هذا العام "أسبوع شباب المحيط الهادئ"، الذي يشمل تناول موضوعات مثل التربية السكانية وتنظيم الأسرة والانتحار، وضم ممثلي الشباب من ١٠ مجموعات شبابية على الأقل. وفضلا عن ذلك، وباعتبارنا دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، استننا مؤخرا تشريعا سيدعم الالتزامات التي تقع على عاتقنا بموجب الاتفاقية.

إن التعليم الأساسي إجباري بحكم دستورنا. ولذلك، أعددنا خطة تعليم على ١٠ سنوات، وهي سياسة ترمي إلى تشجيع التعليم في المجتمع. ونقوم ببناء مزيد من المدارس في المناطق الريفية لتقليل اتجاه الراغبين في التعليم إلى الهجرة إلى المدن. وعلاوة على ذلك، فإن التعليم الثانوي أصبح إلزاميا الآن، كما تشجع خطتنا شباب بلدنا على الحصول على التعليم العالي. ويوفر برنامجنا للمنح الدراسية المساعدة للشباب الراغبين في مواصلة التحصيل حتى التعليم العالي. ونتعاون مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمعات المحلية، مثل الكنائس ومنظمات الشباب، بغية التصدي لهذه الأمور على نحو شامل.

عاد الرئيس إلى مقعده.

وحكومة بلدي مطالبة أيضا بموجب دستورنا بتوفير الرعاية الصحية الأساسية، ومن ثم أنشأنا نظاما شاملا للتأمين الصحي، يغطي جميع المواطنين وتسهم فيه الحكومة وجميع العاملين. وفي نيسان/أبريل من هذا العام احتفلنا بشهر الصحة الوطني وبذلنا الجهود للترويج لأهمية الطعام الوطني من أجل الصحة. وكان التركيز على الطعام الوطني يهدف إلى حد كبير إلى معالجة مشكلة النقص المتزايد في فيتامين ألف لدى الأطفال في جزر مارشال. ونظرا للاهتمام المتزايد بالصحة، قامت وزارات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية، والداخلية، والبحوث والتطوير، بتوزيع حبات فيتامين ألف على أكثر من ٦٠٠٠ طفل. وبما أننا ندرك أن توزيع فيتامين ألف مجرد حل قصير المدى، فقد ركزت الحملة أساسا على التعليم الخاص بالنهوض بالصحة.

وقد بذلت حكومتي جهدا كبيرا لتخفيض عدد العاملين في القطاع العام الذي يستنفد ٧٠ في المائة من الميزانية السنوية. وبذلك نشجع تطوير القطاع الخاص بالحوافز وبتخصيص بعض الخدمات العامة. وبالإضافة إلى تحرير الموارد للانفاق في التنمية الاجتماعية، فإننا نخفض التكلفة ونحسن الكفاءة ونشجع المواطنين على المشاركة. والمثال على ذلك هو مجلس التدريب الوطني الذي أنشئ حديثا والذي سيوفر التدريب الفني والمهني للصغار الذين يتركون المدارس، وذلك كبديل لدراسات أخرى. ونأمل أن يتمكن المجلس من توفير قدر من التدريب أثناء العمل. وببناء اقتصادنا بالجهود الخاصة والمحلية سنتمكن من السيطرة على تنميتنا في المستقبل على نحو أفضل.

إننا ندرس الآن تقرير المؤتمر العالمي لقادة الشباب لعام ١٩٩٥، ونرى أنه مما يسهل عملية التنمية، على النطاق العالمي، تشجيع التعليم ومشاركة مواطنينا الشباب في حياة المجتمع المحلي. ومن ثم فإننا نرى أنه من المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نستثمر كثيرا في شبابنا لأن شباب الحاضر على المستوى الدولي هم الذين يمكن أن يشاركوا بفاعلية في تحقيق التنمية الايجابية والمستدامة في المستقبل. وستواصل حكومتي العمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تركز على مشاركة الشباب وعلى التعليم، وسنواصل التماس الموارد الخارجية كي تساعدنا في تحقيق نتائج ناجحة لبرامج التنمية الاجتماعية في البلاد. وفي هذا الصدد، سنعمل مع الوفود المهتمة الأخرى لصياغة قرار بناء يساعدنا على تحقيق أهدافنا في التنمية الاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بوركينا فاصو، السيد أبلاسيه أويدراوغو.

السيد أويدراوغو (بوكينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود قبل كل شيء، أن أقدم تعازينا الخالصة، بالنيابة عن شعب وحكومة بوركينا فاصو، إلى وفد غانا وإلى أسرة الفقيد وإلى شعب غانا، فقد فقدنا إبنا بارا من أبناء غانا وافريقيا، هو السيد كينيث دادزي. لقد كرس حياته للعمل على إحياء افريقيا وضمان تنفيذ الأهداف السامية للأمم المتحدة. فليرحمه الله. ونأمل ان يكون مثله نموذجا مثمرا ونافعا لنا وللأجيال المقبلة.

بعد مرور خمسين سنة على إنشاء الأمم المتحدة، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. والواقع أن عام ١٩٨٥ شهد اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان

الشباب. ومنذ ذلك الوقت أحدقت بالشباب مشاكل ومفاسد عديدة. وفي نفس الوقت عملت الأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية على أن تكفل الاعتراف بالشباب وباحتياجاته الخاصة في الخطط وبرامج العمل التي تضطلع بها المحافل التالية: مؤتمر نيويورك للطفل، وريو للتنمية وفيينا لحقوق الإنسان والقاهرة للسكان وكوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبيجين للمرأة.

ويجب أن نعتبر نوع الاهتمام الذي نبديه بالشباب من سمات العصر. وقد أثارنا هذا الموضوع في الماضي وجعلنا نجزم بأن الشباب يعدنا بمستقبل مشرق وبالتقدم. واليوم، في أعقاب الأمراض المختلفة التي تصيب الشباب يتنازعنا الأمل والقلق. فمن الشرور الرئيسية التي ابتلي بها الشباب اضطراب أحوال مجتمعاتنا، والصراعات، والبطالة، والأمية، والفقر، وتعاطي المخدرات، والإيدز، والجريمة.

لقد أرست الجمعية العامة في القرار ٨٥/٤٧ بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ السياسات والتدابير اللازمة لتناول مشاكل الشباب وحسمها. وأُعد للدول الأعضاء برنامج عمل عالمي للشباب يرمي إلى التوصل إلى قاسم مشترك من العمل والتقييم حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

ومن الواضح أن الذي نأمله هنا ونسعى إلى تحقيقه للشباب ومع الشباب، هو أن يؤخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والاجتماعي للشباب، بالإضافة إلى الأوضاع الصعبة جدا التي يعاني منها الشباب في بعض الأحيان. فالشباب الذي يعاني الصعاب هم أكثر العناصر تأثرا بالمتاعب في فئة اجتماعية متأثرة فعلا بالمتاعب.

وتعمل بوركينا فاصو من جانبها وتستجيب على مستويين، المستوى الوطني والمستوى الدولي. إنها تعمل في أربعة مجالات هي التعليم والصحة والبيئة ومكافحة البطالة. فعلى المستوى الوطني وبصفة خاصة على مستوى التدابير التنظيمية، أنشأت بوركينا فاصو داخل وزارة الشباب والرياضة مكتبا للشباب تجمع فيه الأعمال المتعلقة بالشباب وتنسق وتحفز من خلال إشراك جميع حركات الشباب وعن طريق تنظيم حلقات دراسية بشأن المشاكل التي تؤثر على الشباب والتنمية.

وفي ميدان التعليم وضعت بوركينا فاصو سياسة ترمي إلى تعليم حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية في دستور بوركينا فاصو، في المدارس وفي مراكز التدريب المهني وفي المراكز الخاصة بمحو الأمية الوظيفي.

وتسعى الحكومة أيضا إلى تقليل أوجه التباين بين البنين والبنات عن طريق تيسير التحاق البنات بالمؤسسات التعليمية وبصفة خاصة مؤسسات التعليم الأولي بل أعطائهن أولوية الالتحاق بها. وفي هذا الميدان وبغية توسيع إمكانية طلب الالتحاق بجميع أشكال التعليم والتدريب، نظمت حكومة بوركينا فاصو حلقة دراسية لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية لتعليم البنات.

وفي مجال الصحة والبيئة ابتكرنا وطبقنا برامج إعلامية وتعليمية تتضمن عقد حلقات دراسية وإلقاء محاضرات بشأن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وبشأن حماية البيئة. وأقيمت مخيمات للشباب لإعادة تشجير البلاد. وتعمل اللجنة القومية لمكافحة المخدرات ووزارة إدارة الأراضي معا، على نحو نشط لتوعية المواطنين وتعبئة جهودهم لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها، وكذلك في مجال جنوح الأحداث وإعادة تأهيلهم في المجتمع، وذلك بدعم من وزارة العمل الاجتماعي والأسرة. والسياسة التي نتبعها تسعى إلى الوقاية والعلاج معا، وذلك في ضوء الدمار الأخلاقي والمادي الذي تحدثه المثرات العقلية في أماكن أخرى، والأخطار التي يحتمل حدوثها في بلدي. فالنسيج الاجتماعي يتأثر على نحو يتعذر تغييره، والنسيج الأخلاقي أصبح ممزقا، ومستقبل الشباب في طريق حرج ومسدود.

وفي مجال مكافحة البطالة، تعمل حكومة بوركينا فاصو على إعادة النظر في قانون العمل بغية تحديد السبل والوسائل التي تحفز على إقامة مشاريع جديدة وخلق فرص عمل جديدة وتنفيذ مشروعات داعمة لإدماج الشباب في ميدان تربية الماشية والزراعة.

وفي ذلك السياق، عهد بأراض مروية في إقليم سورو إلى عدد من شباب الخريجين العاطلين. وجرى إمدادهم بمعدات زراعية، وتدفع إليهم أجور للعمل بتلك المناطق. وعلاوة على ذلك، أنشئ صندوق دعم للقطاع غير الرسمي، كما أنشئ صندوق لدعم الأنشطة التي تدر دخلا بين النساء.

وعلى المستوى الدولي، شارك شباب بوركينا فاصو - إلى جانب التضامن الذي أبدوه مع شباب جنوب

افريقيا والعالم كله - في محفل "شباب القرن ٢١" في كوت ديفوار، وهم يعدون لمؤتمر شباب عموم افريقيا المقرر عقده في إثيوبيا تحت عنوان "المشاركة، والتنمية والسلم" وهو نفس موضوع السنة الدولية للشباب.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٨٥/٤٧، من المقرر أن تعقد في بوركينا فاصو اجتماعات وطنية معنية بالشباب كي تعد وتنفذ خطة وطنية للعمل يراد عن طريقها إشراك الشباب إلى حد أكبر في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للبلاد.

كان هذا عرضا موجزا وجزئيا لما قام به بلدي منذ وضعت المبادئ التوجيهية من أجل الشباب في عام ١٩٨٥. ولكني أود، قبل اختتام بياني، أن أعرب عن تأييد بوركينا فاصو لتعيين يوم دولي للشباب تقيم خلاله كل دولة التقدم المحرز وتحدد وتتابع فيه طرق ووسائل تنفيذ ما لم ينجز بعد. وسيكون شبابنا، جنبا لجنب مع من يكبرونهم سنا، الفاعلين الرئيسيين في تقرير مستقبلهم وسيتحملون المسؤولية عن ذلك.

وبوركينا فاصو تعلق أهمية خاصة على متابعة مشروع برنامج العمل العالمي للشباب، وتعتقد أن الإدارة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تدعم بإنشاء شعبة للشباب، تعمل بدورها مع لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة مشروع برنامج العمل.

والأهم من ذلك، أن شباب بوركينا فاصو - شأنهم شأن الشباب في جميع أنحاء العالم - ينبغي لهم أن يدركوا، بروح الاحترام المتبادل، أنهم جزء من شباب واحد، غني بتنوعه قوي بحيويته في وجه جميع المخاطر.

إن مشاكل الحدود، وظروف المعيشة، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، التي يولدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد تبطئ من قوة الدفع هذه، وتعتم رؤية عالم، هو عالم واحد ومتعدد في نفس الوقت، متنوع وفريد، تسوده علاقات الصداقة والأخوة. ونحن يحدونا أمل وطيد أن يقوم شبابنا رغم كل شيء، في وجه كل شيء وبصرف النظر عن أي شيء. بتصحيح الأخطاء في العالم وبالتقدم دون مقاومة نحو عالم من الأخوة والعدالة والسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة المكرسة للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب. وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أدعو الوفود إلى البقاء في مقاعدها، لأني فور رفع هذه الجلسة، سأتشرف بترؤس جلسة إحاطة إعلامية خاصة. وفيها ستستمع الوفود إلى ممثلين من منظمات شباب غير حكومية عديدة يتكلمون عن أنشطتها دعما لبرنامج الأمم المتحدة للشباب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥